دور التخصيصات المالية في إدارة وتخطي الأزمات الأمنية

The Role Of Financial Allocations In Managing And Overcoming Security Crises

ا.م.د. عواطف جلوب محسن
الجامعة المستنصرية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
amayah.2000@yahoo.com

Assistant Professor Dr. Awatif Jaloub Mohsen
Al-Mustansiriya University
College of Administration and Economics - Department of Financial and Banking Sciences
amayah.2000@yahoo.com

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

المستخلص

تعد الازمات الامنية من اكبر التحديات التي ممكن ان تتعرض لها الدول والمؤسسات ، كونها ذات تاثير مباشر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وبذلك يظهر دور التخصيصات المالية كمحور اساسي لدعم الجهود المبذولة لإدارة الازمات وتخطي اثارها كونها توفر الاليات الفاعلة لوضع خطط مالية طارئة لتمويل الخطط الامنية واسنادها ، واستعادة الامن المجتمعي من جديد ، حيث يتناول البحث العلاقة بين التخصيصات المالية ودورها في دعم الجانب الامني لأي بلد او الكيفية التي يمكن من خلالها وضع موازنات مرنة او تطوير لأدوات التمويل الحالية وابتكار ادوات تمويل جديدة او من خلال اجراء تحليل للمخاطر المالية المرتبطة بالتهديدات الامنية لدعم صناع القرار ووضع خطط استراتيجية لمواجهة الازمات من خلال دراسة وتحليل للازمات السابقة والحلول التي وضعت لها وقراءة التجارب الناجحة لبعض الدول في مواجهة وادارة تلك الازمات وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان الدعم المالي يمثل العامل الاساسي لادارة الازمات الامنية وذلك لما تحتاجه تلك الحلول من استنفار بشري ودعم لوجستي استثنائي ، واوصي البحث بضرورة التكامل بين المؤسسات المالية والامنية للسيطرة على الازمات وادارتها بحكمة عالية .

الكلمات المفتاحية: التخصيصات المالية، الازمات الامنية، ادارة الازمات.

Abstract

Security crises are among the greatest challenges that countries and institutions can face, as they have a direct impact on social, economic, and political stability. Thus, financial allocations play a key role in supporting efforts to manage crises and overcome their effects, as they provide effective mechanisms for developing emergency financial plans to fund and support security plans and restore community security. The research addresses the relationship between financial allocations and their role in supporting the security aspect of any country, or how flexible budgets can be developed, current financing tools can be improved, new financing tools can be invented, or financial risks associated with security threats can be analyzed to support decision-makers and develop strategic plans to deal with crises through the study and analysis of previous crises and the solutions developed for them, and by reviewing the successful experiences of some countries in confronting and managing those crises. The research reached a number of conclusions, the most important of which is that financial support is the key factor in managing security crises, given the exceptional human mobilization and logistical support that such solutions require. The research recommends the need for integration between financial and security institutions to control crises and manage them with great wisdom.

Keywords: Financial specializations, security crises, crisis management.

المقدمة Introduction

منذ عام ٢٠٠٣ الى الان مرت على العراق ازمات امنية كثيرة وكبيرة استطاع ادارتها وتخطيها من خلال تظافر جهود القوى الامنية والدفاعية ، ولم تكن الحلول لتلك الازمات مجرد حلولا عسكرية وامنية فحسب وانما كلفت موازنة الدولة تخصيصات مالية استثنائية ضخمة وذلك لتوفير الدعم المالي واللوجستي لقوى الامن والدفاع ، مما ادى الى تظافر جهود كافة الوزارات والمؤسسات الاخرى واولها وزارة المالية لغرض توفير الدعم المالي وتهيئة التخصيصات المالية الملائمة للحدث الامني ، كون الجانب الامني لاي بلد يمثل الحياة واستمرار العمل والتطور فليس بالسلاح وحده يمكن ان تدار وتحل الازمات لاسيما الامنية منها فلسلاح يمكن ان يكون اخر الحلول .

١- مشكلة البحث Research Problem :

كون مصادر ايرادات الموازنة العامة للدولة العراقية محدودة وتقتصر على ايراد الريع النفطي، فقد كان نصيب المؤسسات الامنية من هذه الموازنات لا يغطي وحجم التهديدات والازمات التي مر بها البلد ويمر بها حاليا، فيما لو تم مقارنتها بالتخصيصات التي حددت لوزارات اخرى وقد تم الاعتماد على موازنات الطوارئ والمناقلات للتخصيصات بين الوزارات لمواجهة الازمات الامنية الطارئة ، اي ان هناك انخفاضاً في التخصيصات المالية لتلك المؤسسات مع ارتفاع كبير في حجم التهديدات والازمات .

٢- أهمية البحث Research Importance :

يمكن تلخيص الاهمية للبحث عبر النقاط الاتية:

١- اهمية وحجم المؤسسات الامنية ودورها في تحقيق الامن من خلال ادارة الازمات.

٢- تسليط الضوء على دور التخصيصات المالية في ازالة العقبات امام الجهات الامنية لإدارة الازمات.

٣- التاكيد على اهمية توفير التخصيصات المالية الكافية للمؤسسات الامنية لتساعد على ادارة ازماتها بسهولة وباسرع وقت ممكن واعادة حالة الامن والامان للمجتمع.

٣- اهداف البحث Research Objectives :

يهدف البحث الى تحقيق:

١- التعرف على التخصيصات المالية المحددة للمؤسسات الامنية ضمن الموازنة العامة للدولة العراقية.

٢- بيان واقع التخصيصات المالية ومدى كفايتها لتغطية حاجة تلك المؤسسات بخصوصيتها كون عملها يتوقف عليه امن المجتمع وامانه.

٣- اقتراح ما يلزم لبيان وايضاح مدى واهمية دور الجانب المالي في مساعدة المؤسسات الامنية للقيام بعملها في ادارة الازمات الامنية وتخطيها .

١- منهجية البحث Research Systemic :

اعتمد البحث على المنهج الوصـــفي التحليلي للبيانات التي تم جمعها من خلال الاطلاع على التقارير المعلنة والخاصة بالموازنات العامة العراقية وما تم رصده من تخصيصات للمؤسسات الامنية وكذلك الرجوع الى مجموعة من الكتب والمصادر والمواقع الالكترونية .

اولا: مفهوم التخصيصات المالية : هي موارد مالية تمثل خطط مستقبلية ترد ضمن الموازنة العامة للدولة ، وتمثل الاخيرة بيان تقديري لنفقات وايرادات الدولة المقرر اســـتخدامها لتنفيذ الانشطة المتنوعة وتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق الاهداف (الوداني ،٢٠٢٢: ١٩) ، كما تعرف

الموازنة العامة للدولة على انها " تقدير مفصل ومعتمد لنفقات وايرادات الدولة العامة لفترة زمنية مقبلة سنة عادة" ،(العبيدي ،٢٠٠٥ : ٣٣) وتكون الايرادات والنفقات ضمن تخصيصات مبوبة حسب ابواب الصرف لكل وزارة او قطاع حكومي يعتمد على الموازنة العامة للدولة ، مما يتيح القدرة والمرونة لتلك المؤسسات في ادارة وانجاز اعمالها وتحقيق اهدافها مع مراعاة خصوصية تلك المؤسسات ، من خلال توفير التخصيصات المالية لأبواب الصرف الملائمة لها .

وان عملية اعداد الموازنات وتوزيع التخصيصات المالية قد تطورت من حيث الاعداد بين الاتجاه الرقابي المالي ممثلا بالموازنة التقليدية والموازنات الحديثة التي تشمل موازنات البرامج والأداء ،والصفرية، والمشاركات، بالإضافة إلى التصنيف التشغيلي الذي يركز على النفقات الجارية والرأسمالي الذي يشمل مشاريع الاستثمار والتطوير الموازنات على التبويب الوظيفي (حسب الجهة)، والتبويب النوعي (حسب نوع النفقة)، والتبويب الاقتصادي (حسب النشاط)، والتبويب المزدوج الذي يجمع بين الوظيفة والنشاط الاقتصادي، وهنا لابد من الاشارة وبشكل مختصر لكل نوع من أنواع الموازنات(الجبوري،٢٠٠٩ : ٤):

١- الموازنة التقليدية Traditional Budget:

والمعروفة أيضاً بموازنة البنود، هي خطة مالية تركز على الرقابة وتحديد بنود الإنفاق، مثل الرواتب والمستلزمات، وليس على كمية الخدمات المُقدمة أو تحقيق الأهداف. هي أداة رقابية لضمان أن الأموال تُصرف في الأغراض المحددة وضمن الاعتمادات المرصودة، وتعتمد على بيانات الإنفاق التاريخية في إعدادها (بدوي ،٢٠٠٩ : ٣٤).

٢- موازنة البرامج والاداء Performance Programming Budget:

وهي الموازنة التي تسعى الى تشكيل حلقة الوصل بين تخصيص الموارد واداء البرامج، وتعرف بأنها " نظام الموازنة الذي يطرح الفرص والاهداف التي تتطلب الاموال وتكاليف الانشطة المصاحبة والمقترحة ، لتحقيق تلك الاهداف والمخرجات التي يتم انتاجها والخدمات التي سيتم تقديمها في اطار كل برنامج " (حليمة الوداني،٢٠٠٢: ٦).

٣- موازنة التخطيط والبرمجة Budget Programming – Planning

تعرف بأنها "نظام او اسلوب لصياغة وتحقيق اهداف معينة بشكل كمي ، مع التركيز على الوسائل البديلة لتحقيق تلك الاهداف وبما يسمح استمرار امكانية مقارنة النتائج بالتكاليف (العبيدي خضير،٢٠٠٥: ٩١)

٤- موازنة الاساس الصفري Budget Base – Zero

تعد اسلوباً حديثاً في اعداد الموازنة العامة يختلف عن الطرق التقليدية ، إذ يتطلب اعدادها قيام كل ادارة بتقديم تبرير لجميع بنود موازنتها بشكل تفصيلي ،دون الاعتماد على الموازنات السابقة ، بحيث يتم بدء الموازنة من الصفر ، فهي ليست مجرد اداة مالية بل وسيلة اصلاح شاملة يمكن ان تساعد على ضبط كل النفقات ، مكافحة الفساد ، تحسين الاداء الحكومي ، توجيه الموارد نحو التنمية الحقيقية (الجبوري ، ٢٠٠٩ : ٥).

١- الموازنة التعاقدية Contract Budget

هي نظام لعقد الصفقات بين الجهات التنفيذية والحكومية مبنية على مبدأ سير عملية التخطيط والموازنة باتجاه متوازي ،يتم على اثرها تنفيذ المهام المحددة وفق العقد بحيث تكون قابلة للقياس الكمي مقابل مبالغ محددة تقوم الحكومة بدفعها(العبيدي ،٢٠٠٥ : ٣٣).

ثانيا: مفهوم الازمات : تعرف على انها حالة اضــراب غير مســتقرة ومفاجئة تؤدي الى اختلال التوازن في نظام معين كالنظام الاجتماعي مثال ذلك انتشـــار حالة الانتحار بين الشـــباب او الصحي مثل جائحة كورونا او الامني مثل الهجمات الارهابية وغيرها ، وتتميز بعنصر المفاجئة أي عدم توقع حدوثها وكذلك فقدان الوقت الكافي لاتخاذ القرارات الصــحيحة لحلها ، فهي تحتاج الى وقت وجهد اسـتثنائي وتصـرف سـريع من قبل اصـحاب القرار للسـيطرة على الازمة وحلها وعادة حالة الاســتقرار من جديد (حمودي ، ٢٠١٧ :١١)، وعرفت الازمة في التخصــصـــات الادراية بانها نوعاً من التوتر والحيرة لدى المسـؤولين داخل الوحدات الاقتصـــادية وانعكاس ذلك على الجوانب الإدارية واداء العاملين وكيان الوحدات الاســـتراتيجي من حيث احتفاظها بعلاقاتها مع البيئة الخارجية والمسـاحة السـوقية والخطط المسـتقبلية المترتبة عليها اما الازمة من الناحية الاجتماعية هي خلل ناتج من نوء حالة مخالفة للقواعد والاعراف المجتمعية مما تؤدي الى التوتر والقلق والشعور بالعجز لدى افراد المجتمع خوفا من تفشي تلك الحالة والعجز عن ايقاف نتائجها العكســية ،اما الازمة من الناحية الســياســية فهي حالة من التوتر والاختلال المفاجئ ناتج من صراعات داخل النظام السياسي لاسباب عديدة امها اختلاف وتعارض المصالح ، وغياب الثقة بين الاطراف الحاكمة مما يؤدي الى فقدان القدرة على اتخاذ القرارات المناســـبة ، ويمكن ان تتصاعد هذه الازمات لتنعكس على الاوضاع الامنية للبلاد والازمات السياسية اما تكون داخلية ضمن نطاق البلد متمثلة في الصراعات بين الاطراف الحاكمة كالاحزاب او نتيجة فقدان الشعب ثقتهم بالطبقة الحاكمة ،وكذلك التغييب المسـتمر لرغبة الشـعب ومتطلباته وعدم قدرة الحكومات على تلبية الاحتياجات الاساسية لابناء شعبها مؤديا ذلك الى تعبيرهم عن الغضب بتظاهرات او اعتصــامات واضــرابات قد تؤدي بعض الاحيان الى العنف والتوتر الخطير اما النوع الاخر من

الازمات السياسية فهي الازمات الخارجية وهي ناتجة من التدخلات في امن البلاد وقرارات الدولة مما يضعف من سيادتها .

ومن السمات الاساسية للازمات كما جاءت في كتابات ستيف البرت عن ادارة الازمات (كنجو،١٩٩٧ :١١٥) :

١- المفاجأة: هي حدوث الازمة بشكل مفاجئ وبدون سابق إنذار.

٢- نقص المعلومات: فقدان المعلومات الحقيقية المسببة للازمة مع انتشار الشائعات حول اسباب حدوث الازمة، وخاصة اذا كانت الازمة تحدث لأول مرة .

٣- تصاعد الأحداث: هي عملية تسارع للأحداث مما يجعل الخناق يضيق على متخذ القرار .

٤- فقدان السيطرة: فقدان التحكم بزمام الامور نتيجة لتعدد اسباب حدوث الازمة وتناقض هذه الاسباب.

٥- حالة الذعر: تسبب الأزمة حالة من الذعر فيصبح صاحب القرار متخبطا في قراراته فيمكن ان يتخذ قراراً بالإقالة لمن يشك في انهم المسببون للازمة او انه قد يفقد الثقة بمن حوله.

٦- فقدان الحلول الاساسية والجذرية: كون الازمات تتسم بعنصر المفاجأة فهي بذلك لا تمنح لصاحب القرار الفرصة الكافية والوقت الملائم ايجاد الحلول، بل لا بد من السرعة في الاختيار بين عدد محدود من الحلول واختيار أقلها ضررا .

وهناك خلط بين مصطلح الازمة ومصطلحات مشابهة يمكن التطرق اليها وفق ما يأتي :

- الحادث : هو حالة فجائية غير متوقعة تحدث بصورة سريعة وتنتهى هذه الحالة فور انقضاء الحادث، بمعنى أنها لا تتسم بالاستمرارية. ولا يكون للحادث امتدادات وتتابعات جوهرية، وتختفى آثاره مع اختفاء نتائج وتداعيات الحدث لذلك، فإن الأزمة قد تكون ناجمة عن حادث، وتكون أحد

نتائجه، لكنها لا تمثل الحادث بذاته. مثلا يمكننا الحديث عن حادث دهس بشكل منفصل ينتهي بانتهاء الحادث، أو يمكن الحديث عن أزمة حوادث الدهس كظاهرة اصبحت مستمرة ومتزايدة.

هي حالة من – المشكلة :هي حالة او موقف يحتاج الى حل مع وجود فجوة بين الوضع الحالي والوضع المرغوب به ، ووجود تحديات او عقبات تمنع الانتقال من الوضع الراهن غير المرغوب الى الوضع المطلوب بسهولة ، وتصبح تمهيداً لأزمة إذا اتخذت مسارا معقدا، يصعب من خلاله توقّع النتائج بدقة. والأزمات في حقيقة الأمر هي مشـــكلات جوهرية وقوية وحادة يتم الشـــعور تجاهها بالانفعال والضــغط الكبير، واســتمرار هذه المشــكلات يهدد بقاء المنظمة ويقضـــى على أهدافها ورسـالتها ورؤيتها. أي أن العلاقة بين المشـكلة والأزمة علاقة وثيقة الصـلة فالمشـكلة قد تكون هي سبب الأزمة ولكنها ليست هي الأزمة في حد ذاتها .

– الصدمة : هي شعور مفاجأ وحاد نتيجة حدث مفاجئ ومؤلم او مهدد للحياة وقد تكون الصدمة نتيجة الازمة او تكون الصـــدمة احد مظاهر الازمة التي تحتاج الى علاج مثلما حدث في ازمة كورونا التي سببت ازمة للعالم اجمع (سعيد ،٢٠٠٦ :٢١٧) .

– الكارثة :هي حالة اضـطراب شـديدة ومفاجئة تؤثر بشـكل كبير وبنطاق واسـع على المجتمع ناتجة من احداث قد تكون طبيعية كالفيضـانات والبراكين والزلازل او تكون مالية كحالات الفسـاد المالي والسـرقات التي قد تتعرض لها الدوائر والجهات الحكومية مما يؤثر سـلبا على الامكانيات المالية المتاحة للدولة ، وقد تكون الكوارث امنية كالتفجيرات الارهابية التي تعرض لها شـعبنا في السـنوات الماضـية والتي حصـت ارواحا ودمرت بنى تحتية وزعرت الرعب في نفوس المواطنين، فالكوارث بكل انواعها تؤدي الى شـــلل في ســـير الحياة الطبيعية للمجتمع بالكامل. ويمكن أن نلخص أهم الفروقات بين مفهومي الأزمة والكارثة على النحو التالي (ابراهيم ،٢٠٢٤ :٣).

– تعد الازمات كمصطلح أعم وأشمل من مصطلح الكارثة، فلازمات تطلق على الكوارث سواء كانت كبيرة او صـــغيرة ، على المســـتوى المحلي او الخارجي، أما الكارثة فهي تقتصـــر على الحوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات .

– في الأزمات تكون هناك محاولة لاتخاذ قرارات ملائمة لحل الازمات وتلاشـــيها، وقد تنجح المحاولات او تخفق ، أما في الكارثة فإن الجهد غالبا ما يكون بعد وقوع الكارثة وينحصـــر في التعامل معها ، وعموما فإن الكارثة وهي اكثر المفاهيم التصـاقا بالأزمات هي حالة مدمرة حدثت فعلا، ونجم عنها ضـرر سـواء في الماديات أو غير الماديات أو هما معا، والكوارث هي أسـباب الأزمات ولكن لا تكون هي الأزمة في حد ذاتها والكارثة قد تكون لها أســـباب طبيعية لا دخل للإنسان فيها (عبودي ،٢٠٠٦: ٦٩) .

– الصراع :هي حالة تعرض في المصالح واختلافات في القيم مؤديا الى تهديد الاستقرار واخطر حالات الصـراع هو الصـراع السياسـي الذي يحدث بين المكونات السياسـية للبلد ، والذي ينعكس لدوره على الشـارع وينتشـر بين المواطنين، وذلك كون كل كيان له من يسـانده ويتفق معه بالرأي والمصـالح ومن يتعارض معه ، وبذل سـوف يتحول الصـراع الى ازمة امنية كبيرة قد تتطور الى اللجوء للعنف لحلها وان الفرق الاساسي بين الصـراع والأزمة أن الصـراع قد لا يكون بنفس تأثير وقوة الأزمة هذا من جانب، ومن جانب آخر قد يكون الصـــراع أكثر وضـــوحاً من حيث أهدافه واتجاهاته وأبعاده وأطرافه، بينما تفتقر الازمات هذا الوضـوح، كما ان الصـراع بطبيعة يكون شـبه دائم بين المكونات والاطراف فلا يمكن ان يتفق طرفان على نفس المبدأ، فالصـــراعات تتغير بتغير الاطراف والمصـــالح ، في حين ان الازمات تحدث وتنتهى وتأخذ وقتها وتترك وتخلف خلفها نتائج ممكن الاستفادة منها لمواجهات ازمات اخرى.

– الخلاف : هو حالة من عدم التطابق في الرأي من حيث الشكل أو المضمون وقد يكون هو السبب الرئيس في أوقات كثيرة لحدوث الازمات، أو انه الوجه المعبر عن الازمات والباحث لنشوئها واستمرارها لفترة طويلة، ولكنه لا يمثل الازمات في حد ذاتها المشكلة : تعرف المشكلة بأنها عائق أو مانع يحول وان ما يميز الخلاف عن الازمة بأن الاول واضح ومعروفة اطرافه ، وهناك وقت كافٍ لدراسة وجهات النظر بين اطراف الخلاف وحلها أي لا يوجد عنصر المفاجأة في الخلاف، وامكانية السيطرة عليه لمنع تطوره وتحوله الى ازمة .

وتمر الازمات بمراحل يمكن ايجازها وفق الاتي :

أ– **مرحلة ميلاد الازمة** : يطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر، حيث تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة في شكل إحساس مبهم ينذر بخطر غير محدد المعالم ويعود هذا الأمر أساسا إلى فقدان الكثير من المعلومات حول مسبباتها، امكانية تطورها أو ونطاق توسعها. فهي بذلك بحاجة الى توفير الدعم المالي واللوجستي الاساسي لمواجهتها وتحجيمها وتلاشيها.

ب– **مرحلة نمو الازمة** : تنمو الازمة ويتسع حجمها مع نمو مسبباتها والاخفاق في اكتشاف تلك المسببات وتزايد الشائعات عن اسباب حدوث الازمات مما يؤدي الى الابتعاد عن وضع الحلول لغياب الاسباب وعدم وضوحها ، فيفقد صاحب القرار القدرة في السيطرة على الازمات فيكون امام خيارين اما انكار وجود الازمة او التقليل من خطورتها (كنجو ،١٩٩٧: ١١٧) .

ج– **مرحلة نضج الازمة** : تعد من أخطر المراحل التي تمر بها الازمات، حيث تتطور الازمات بسبب سوء التخطيط او الانفراد بالتخطيط غير المجدي. فعندما يكون صاب القرار على درجة كبيرة من الجهل والاستبداد برأيه أو اللامبالاة، فإن الأزمات سوف تتطور وتصل إلى مراحل متقدمة وتصبح مدمرة للمجتمع وامنه وسلامته.

د- مرحلة انحسار الازمة : تبدأ الازمات بالضعف والانحسار بعد ان يكون هناك صدام عنيف ويمكن ان يصل للمرحلة الدموية مما يفقد الازمات جزءا هاما وكبيرا من قوتها مما يسبب في اختفائها تدريجيا. وبعض الأزمات تتجدد قوتها في حال فشل الصراع في تحقيق أهدافها. لذلك ينبغي أن يتوفر لدى صاحب القرار بعدا استراتيجيا في مرحلة انحسار الأزمات تساعده على متابعة الموقف من كافة جوانبه. هذا الأمر يسمح بتجنب ظهور عوامل جديدة تبعث في الأزمات الحيوية وتجعلها قادرة على الظهور والنمو مرة أخرى بعد اختفائها التدريجي .

هـ- مرحلة تلاشي الازمة : تصل الأزمات مرحلة التلاشي عندما تخسر وبشكل كامل لقوة الدفع المسببة لحدوثها، حيث تختفي مظاهرها وتأثيراتها. وتمثل هذه المرحلة آخر مراحل لتطور الازمات التي تصل إليها بعد انحسارها وتقلصها التدريجي .

ثالثا: اسباب نشوء الازمات

ان أسباب نشوء الأزمات تختلف وتتنوع حسب نوع الازمة، حيث ان لكل أزمة الملامح الخاصة وكذلك أسبابها الخاصة. ولعل دراسة وتحليل كل أزمة على حدا والوقوف على اسبابها تعتبر الوسيلة الفاعلة والمنطقية لوضع الحلول الملائمة لها والحد من تطورها ، وهنا من الضروري الرجوع الى اهم الأسباب التي تولد الازمات .

١- **أسباب مرتبطة بالعنصر البشري :** وهنا يكون العنصر البشري هو المسبب الاساس للازمة كونه صاحب القرار في هذه الحالة تحدث الازمات وفق الاسباب الاتية (سعيد ،٢٠٠٦ :٢٢٥):

- سوء الفهم: وهي ناتجة من التسرع في اتخاذ القرار او الانفراد به وكذلك اتخاذ القرارات وفق معلومات غير كاملة، وان الازمات الناتجة عن سوء الفهم يمكن ان تكون عنيفاً وفي الوقت نفسه

يمكن مواجهتها بشكل سهل بعد تحديد اسبابه وايضاح سوء الفهم الحاصل، لذا لتجنب هذه الازمات ينبغي جمع المعلومات الكافية وعدم التسرع في اتخاذ القرارات .

– عدم استيعاب المعلومات بدقة: ان فن صناعة القرارات الحكيمة والملائمة للحدث يحتاج معلومات صحيحة ودقيقة حول الاحداث، مع ضرورة استيعاب المعلومات وتحليل مصادرها ، كون الخطأ في إدراكها والتداخل والتضارب بينها سيكون سبباً اساسيا لنشوء الازمات وبشكل خطرومهدد للوحدات على المستوى الاداري وكذلك الحال بالنسبة للازمات الامنية على مستوى وكيان الدولة .

– سوء التقدير والتقييم: هو من أكثر أسباب نشوء الأزمات، وخاصة في حالة الصدامات الناشئة من المغالاة في الثقة التي تكون في غير محلها، واستمرار الغرور وشعور الذات بالتفوق، وانكار تقدير قدرات الاطراف الاخرى والتقليل من شأنهم ، مؤديا الى سوء تقدير للموقف بالكامل. ويزداد اختلال التوازن عند قيام الطرف الآخر وبشكل رد فعل على هذا التجاهل بحشد طاقاته والاستعداد الامثل للمواجهة وبالوقت الملائم محققا بذلك المفاجأة التي تصل إلى مستوى الصدمة، مما يجعل الطرف الاول يفقد توازنه فيلجأ الى اساليب عشوائية غير مدروسة تؤدي الى حدوث الازمة.

– السيطرة على متخذي القرار: وتعني ابتزاز صاحب القرار وتعريضه الى الضغط النفسي والمادي واستغلال تصرفاته الخاطئة السابقة والغير معلنة وتهديده بها لإجباره على القيام بافعال أكثر ضررا ليبقى تحت التهديد والابتزاز المستمر، وان السيطرة على صانعي القرار هي آلية أساسية لافتعال الازمات وتم استخدامها من قبل الكيانات العملاقة لغرض تدمير الكيانات الصغرى والسيطرة عليها.

- اليأس: هو شـــعور نفســـي وســـلوكي يمثل خطرا كبيرا على صـــانعي القرار كونه يؤدي الى شعورهم بالاحباط وفقدان الرغبة في العمل والعطاء وتطوير الذات وتقديم الافضـل، ويجعلهم في حالة عمل يومي روتني ، وتزداد حالة الشـعور باليأس حتى يشـعر العاملين بعدم الانتماء بينهم وبين الكيان العاملين به، ولا يجدون بان مصـالحهم تتوافق مع مصـالح الكيان ، وتتطلب مواجهة هذا النوع من الأزمات إشـــاعة جو من الأمل من خلال تحســـين ظروف العمل وتأمينها وممكن حدوث حالة الياس بين قوى وافراد الامن بســـبب حالات الانذار المتكررة وابتعادهم فترات طويلة عن عوائلهم وشعورهم بالبعد الاسري بينهم وبين المجتمع.

- اسباب ادارية

هي من اهم الأســباب الرئيســة لنشــوء الأزمات وتطورها، وتعني مجموعة الأســباب التي ترتبط بالإدارة المسؤولة بشكل مباشر عن الأزمة ومن بين هذه الأسباب واكثرها شيوعا:

١- محدودية الامكانيات المادية والبشرية للتعامل مع الازمات ووضـع الحلول المناسبة لها وفي بعض الاحيان عدم توفر هذه الامكانيات .

٢- تجاهل مؤشـرات الإنذارات المبكرة التي تشـير إلى وجود احتمالية حدوث أزمة مثل الشـكاوى او التظاهرات وغيرها

٣- الادارة العشـوائية الارتجالية: هو اسـلوب من الإدارة لا يسـبب الأزمات فقط ، وإنما يسـاعد كذلك على تدمير المؤسـسـات نفسـها ويكون باعثا على تحطيم القدرات والامكانيات واسـتعدادات لمواجهتها. فالإدارة العشـوائية نابعة من تولي الاشـخاص غير المؤهلين علميا وعمليا مناصـب قيادية ذات قرارات مصـيرية تتعلق بالأمن والامان سـواء على مسـتوى الوحدات الكبيرة او البلد عموما، فالجهل وغياب النظرة العلمية الإسـتراتيجية وتشـجع الانحراف والتسـيب تجعل من متخذ

القرار شخصا لا يؤمن بالتخطيط وأهميته. كما تساعد على إشاعة الصراع بين المصالح العامة والمصالح الخاصة .

٤- عدم وضوح الأهداف وغياب الموضوعية في تقييم الأداء، مع انعدام الخطط المستقبلية لمواجهة التحديات .

٥- القيادة الغير ملائمة لإدارة الوضع والسيطرة على المواقف والاحداث المفاجئة والصدمات .

٢- الاسباب والعوامل الخارجية : وهي تتمثل في (ابراهيم ،٢٠٢٤ :٥)

١- الكوارث الطبيعية: وهي من اهم أسباب نشوء الأزمات، مثل الزلازل والبراكين والحرائق وغيرها من الكوارث والاوبئة التي يكون من الصعوبة التكهن بها والتحكم في ايقاف حدوثها، وعادة ما يكون لها تداعيات سلبية على أداء المؤسسات الامنية .

٢- الشائعات: هي من أهم مسببات الأزمات واندلاعها، وانما هي مصدرها الرئيس ، إذا تم توظيفها مقترنة بمجموعة من الحقائق الملموسة وبأسلوب متعمد ومضلل وباختيار التوقيت الملائم لطرحها في بيئة معينة . ومثال ذلك الشائعات بظهور حالة من حالات عدم الاستقرار السياسي او الامني ، يؤدي الى تسارع الموطنين نحو تكديس السلع الغذائية والاستعدادات المبالغ بها دون التحقق من صحة ما تم اشاعته .

٣- استعراض القوة: وهو اسلوب تتبعه الكيانات والتشكيلات الكبيرة التي يكون هدفها تحجيم الكيانات او التشكيلات الصغيرة ومنعها من التقدم او الظهور. وكذلك، وفي بعض الاحيان يكون العكس حيث تنتهج الكيانات الصغيرة والاصغر هذا النهج رغبة منها في قياس رد فعل الكيانات الأكبر حجما. وبذلك تبدأ عملية استعراض القوة، من دون تخطيط مسبق للنتائج، فتتولد الأزمات وتتفاقم مع تتابع الأحداث وتراكم ردود الافعال.

٤- تضارب المصالح: من الأسباب الرئيسة لنشوء هو تضارب واختلاف المصالح وطغيان المصلحة الخاصة على المصالح العامة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، فإذا تضاربت المصالح بين الكيانات أو الأشخاص، ظهر الدافع إلى نشوء الأزمة، إذ سيعمل كل طرف على صناعة الأزمات للطرف الآخر وسيسعى كل منهما لاستمرار استفحالها وتوسعها على الطرف الآخر. ويكون الطرفان متضررين لكن كل طرف يسعى الى تضيق الخناق اكثر على الطرف الاخر متجاهلا للأضرار التي يتعرض لها نتيجة الازمة.

رابعاً: متطلبات إدارة الأزمات وتخطيها

ان ادارة الازمات الامنية في بيئات معقدة وخاصة في العراق يحتاج الى مزيج من الاساليب الحديثة التي تجمع بين التكنولوجي والاصلاح (ابراهيم ،٢٠٢٤ :٦) :

١- التخطيط للازمات

يعد أساس ومهم في عملية إدارة الأزمات كونه يحدد ويحجم ردود الافعال لمتخذي القرار، فالتخطيط يضع حداً لاي رد فعل عشوائي غير مخطط ، كون ان اغلب الأزمات أخطاء بشرية وإدارية وقعت بسبب غياب القاعدة التنظيمية للتخطيط فإن لم يكن لدينا خطط لمواجهة الأزمات فإن الأزمات سوف تنهي نفسها بالطريقة التي بدأها مخطط الازمة وليس بالطريقة التي ينبغي ان تنهي بها وفق التخطيط والدراسة لمنع انتشارها وتسببها بتعطيل الحياة. اي ينبغي التدريب على التخطيط للأزمات والاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول التي ادارت ازماتها بشكل مخطط ومدروس، فالتخطيط يسهم في منع حدوث الأزمة أو التخفيف من آثارها وتلافي عنصر المفاجأة المصاحب لها.

٢- اعداد وتهيئة نظام اتصالات داخلي وخارجي فعال :

تعد انظمة الاتصالات الداخلية والخارجية من العوامل المهمة في ادارة وتخطي الازمات لا سيما الامنية منها ، ففي ظل التطورات التكنولوجية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاجهزة المتطورة والذكاء الصناعي كل هذا يمكن تسخيره لدعم الاجهزة والمؤسسات الامنية ليس فقط بأدارة الازمات وانما ايضا بالتنبؤ بحدوثها ، وخاصة فيما يخص التواصل الاجتماعي وما يتم نشره من اشاعات او تحريض على الاضرابات والاعتصامات التي تشل حركة الدولة بكل مفاصلها ، والتي يمكن ان تتطور لتصبح ازمات امنية غير مسيطر عليها ، وينبغي ان تكون هناك شبكة اتصالات لتبادل المعلومات بين كافة المؤسسات الامنية (الدفاع والداخلية والمؤسسات الامنية الاخرى) يسهل عملية التنبؤ المبكر بحدوث الازمات وتلافيها بوقت مبكر قبل حدوثها الذي يحتاج الى تخصيصات مالية ومعنوية وبشرية كبيرة لإدارتها والسيطرة عليها وتخطيها.

٣- استخدام الاساليب المجتمعية والوقائية : وتتمثل في

- تفعيل ودعم عمل الشرطة المجتمعية مما يعزز الثقة بين المواطن والاجهزة الامنية مؤديا الى قيام المواطنين بدورهم في الابلاغ عن الحالات والانشطة المشبوهة .
- انشاء برامج فكرية ونفسية واجتماعية لإعادة التأهيل والتطرف العكسي للعائدين من مناطق النزاع او المعتقلين السابقين.
- معالجة حالات الفساد داخل الاجهزة الامنية والحد من مسبباتها من خلال منح العاملين في الاجهزة الامنية رواتب ومخصصات تتناسب وخصوصية عملهم وخطورة ما يتعرضون له من ضغوط وابتزاز.

– اعادة هيكلة الاجهزة الامنية من خلال دمج الاجهزة المتعددة التي تؤدي نفس الغرض لتقليص الصلاحيات ومنع التداخل والتعارض بينها كون التعرضات والتداخلات بين الصلاحيات الامنية وحدها تعد مسبباً رئيساً للازمات.

– الاعتماد على المنهج الاستخباراتي بدلا من الانتشار العسكري العشوائي المربك، والذي يعد في بعض الحالات مثيرا للعنف والاساءة الى المواطن .

– اعتماد الحلول الناجحة لدول كانت تعاني من ازمات امنية داخلية وخارجية.

– توفير فرص العمل للشباب وخاصة في الاجهزة الامنية بدلا من استغلالهم من قبل العصابات والجماعات المتطرفة

الابتعاد عن التهميش على الاساس العرقي او المذهبي او الديني او حتى المناطقي.

مما ورد اعلاه ترى الباحثة ان الطرق الحديثة في ادارة الازمات جعلت لهذه الازمات تاريخا يمكن الرجوع اليه للإفادة من تجارب اكتشافها والتعامل معها وحلها وتخطيها بدلا من انكارها او التقليل من خطورتها على المجتمع والبلد بكل مفاصله .

خامسا: التخصيصات المالية الامنية: يتم تخصيص الموارد المالية في موازنة الدولة للوزارات والهيئات الامنية المتمثلة بوزارتي الدفاع والداخلية وجهاز الامن الوطني وهيئة الحشد الشعبي ،حيث تأخذ هذه الجهات حيزا من تخصيصات الموازنة العامة للدولة العراقية منذ سنوات ،وخاصة فيما يتعلق بتخصيصات مكافحة الارهاب وحماية الحدود ، وفض النزاعات الداخلية واعادة الاستقرار وكذلك الجهود المكثفة لتامين سلامة المواطنين في المناسبات الدينية ضد اي طارئ وقد بلغ اجمالي موازنة عام ٢٠٢٣ بنحو مبلغ (١٩٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وتسعة وتسعين تريليون عراقي وكانت حصة المؤسسات الامنية وفق الاتي:

وزارة الداخلية مبلغ (١٣,٨٣٧,٤٨٧,٩٦١) تريليون عراقي بنسبة ٦.٩٥٪ من الموازنة العامة, وزارة الدفاع مبلغ (٩,٧٦٣,٧١٠,٦٢٥) تريليون عراقي بنسبة ٤.٩١٪ من الموازنة العامة, وهيئة الحشد الشعبي بمبلغ (٣,٧٤٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تريليون عراقي بنسبة ١.٧٤٪ .. اما الموازنة العامة للدولة العراقية لعام ٢٠٢٤ فقد بلغت بمبلغ (٢١١,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين واحد عشر تريليون وتسع مئة مليار دينار عراقي ، وقد بلغت التخصيصات لوزارة الداخلية مبلغ (١٣,٠٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ترليون عراقي بنسبة ٦.١٤٪ من الموازنة العامة ، وتخصيصات وزارة الدفاع بمبلغ (٢٨,٠٨٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تريليون عراقي بنسبة ١٣.٢٥٪ ، وهيئة الحشد الشعبي بمبلغ(٣,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تريليون عراقي بنسبة ١.٨٤٪ . حيث تراوحت حصة المؤسسات الامنية من الموازنة العامة لسنة ٢٠٢٣ بنسبة (١٥٪-١٦٪) اما عام ٢٠٢٤ فقد تراوحت بين(٢١.٥٪ الى ٢٢٪) اي بنسبة ارتفاع بين العامين طفيفة جدا (تقرير مجلس انواب،٢٠٢٤ :٧).

جدول (١) حصة المؤسسات الامنية من الموازنة العراقية للاعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٤

٢٠٢٣	اجمالي الموازنة (١٩٩) تريليون دينار عراقي			معدل النسبة
	حصص المؤسسات الامنية			
المؤسسة الامنية	وزارة الداخلية	وزارة الدفاع	هيئة الحشد الشعبي	
مبلغ التخصيص	١٣,٨٣٧,٤٨٧,٩٦١	٩,٧٦٣,٧١٠,٦٢٥	٣,٧٤٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	(١٥٪- ١٦٪)
نسبة التخصيص من اجمالي الموازنة	٦,٩٥٪	٤,٩١ %	١,٧٤٪	
٢٠٢٤	اجمالي الموازنة (٢١١,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تريليون دينار عراقي			
	حصص المؤسسات الامنية			معدل النسبة
المؤسسة الامنية	وزارة الداخلية	وزارة الدفاع	هيئة الحشد الشعبي	
مبلغ التخصيص	١٣,٠٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٨,٠٨٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	(٢١,٥٪- ٢٢٪)

نسبة التخصيص من اجمالي الموازنة	٪٦,١٤	٪١٣,٢٥	٪١,٨٤	

الجدول من اعداد الباحثة وفقا للارقام المعلنة

ومن خلال المراجعة لتلك التخصيصات للمؤسسات الامنية نجد ان نسبة الرواتب من التخصيصات تشكل نسبة اكثر من ٥٣.٥٪ من الموازنة ، مما يستدعي ذلك الى اعادة النظر في رسم الاستراتيجيات الشاملة لمرحلة بناء اخرى تأخذ بنظر الاعتبار اعادة التجنيد او اعتماد العقود السنوية لتجديد دماء المؤسسات الامنية لتفادي الوقوع في فخ الهرمية اي ارتفاع اعمار المنتسبين، مما يؤدي الى ارتفاع العدد مع انخفاض الاداء، وقد تأثرت التخصيصات المالية لقوى الامن والدفاع بالأزمات المالية التي مرت على العراق منذ عام ٢٠١٤ والى الان مما انعكس هذا التأثير على التسليح والجهيز وكذلك على اعادة بناء البنى التحتية الامنية ،كون الازمات الاقتصادية ادت الى تقليص تلك التخصيصات ، مع انه من الضروري التعامل مع الامن والاستقرار كأولوية تحتاج الى تسخير كل الامكانيات لتوفير الدعم وفق سياقات مرنة ، سواء في اوقات الحرب او السلم ، والسعي الى اعتماد اوراق اقتصادية لرسم علاقات قوية مع المحيط الاقليمي والدولي ، الذي يعزز من دعم جهود الامن ويقلل من التدخلات كون ان ٨٠٪ من الازمات الامنية لتي عصفت بالبلاد ناتجة من التدخلات الخارجية (https://baghdadtoday.news) وتقسم تخصيصات الموازنة للمؤسسات الامنية الى نوعين:

أ- **التخصيصات المباشرة:** تتمثل في (تقارير متنوعة)

- برامج مواجهة الازمات وحالات الطوارئ وتكون ضمن حسابات المستلزمات الخدمية والاستثمارية وتمثل تخصيصات لتجهيز القوات الامنية بالمعدات الخاصة الحالات الاتية:

١- مكافحة الارهاب

٢- التعامل مع التظاهرات

٣- ادارة الازمات الامنية والكوارث كالتفجيرات والهجمات الارهابية.

٤- دعم مراكز السيطرة والقيادة ومراقبة الحدود .

- تخصيصات لشراء الاسلحة والتي تمثل البند الاكبر ضمن الموازنة تتمثل في :

١- شراء الاسلحة والمعدات العسكرية .

٢- تطوير البنى التحتية الامنية .

٣- تحسين وتطوير انظمة المراقبة والكاميرات والتجسس الالكتروني والامن السيبراني .

٤- توفير الدعم للقوات الخاصة وقوات مكافحة الشغب .

ب- التخصيصات غير المباشرة : وتسمى بالتخصيصات الطارئة ضمن قانون الطوارئ او تسمى ايضا بالموازنة التكميلية :

في حالات يتم فيها اصدار موازنة طوارئ لمواجهة ازمة امنية معينة كما حدث في عام ٢٠٢٢ تمثلت في تهديدات داعش والازمات السياسية والامنية التي رافقتها ، وايضا في عام ٢٠٢٤ وردت موازنة الطوارئ لدعم الاجهزة الامنية في محافظات كركوك والانبار والموصل .

سادسا: دور التخصيصات المالية في إدارة الأزمات الأمنية

تعد التخصيصات المالية اداة اساسية واستراتيجية لإدارة الازمات وخاصة الامنية منها وبشكل استباقي وفاعل. حيث تضمن التخصيصات المالية جاهزية الدولة لمواجهة تلك الازمات لاسيما الاجهزة الامنية منها وتحافظ على ايجاد التوازن بين الاستجابة السريعة لحل الازمة وبين تحقيق الاستدامة الامنية. ومن خلال الدراسات نجد ان التخصيصات المالية تساهم بنسبة اكثر من

٨٠٪ لإدارة الازمات الامنية وحلها، لذا وجب اعادة هيكلة التخصـــيصـــات المالية المحددة للمؤسسات الامنية لضمان تحقيق :

١- تحقيق الاسـتباق المالي الذي يتلاءم والوضــع الامني الراهن ومواجهة الازمات دون تردد او تأخير.

٢- تحقيق الدعم الحقيقي لتوفير الاستقرار واعادة الوضع الامني وجعله تحت السيطرة .

٣- توفير الحافز المالي لملائم العاملين في الاجهزة الامنية بالشكل الذي يشـجعهم على مواجهة الاحداث والصدمات وادارة الازمات بكفاءة عالية .

٤- تحقيق الاكتفاء الامني الذاتي دون الحاجة الى الدعم الخارجي والاقتراض من صـندوق النقد الدولي وتحمل البلد القروض والفوائد.

٥- التنسـيق بين الوزارات الاخرى لدعم المؤسـسـات الامنية كونها المحور الاسـاسـي لاسـتمرار عملها في حال نجاحها في استعادة الامن والسيطرة على المواقف .

وهذ يعني ان وجود الاموال يمثل الجوهر الاساسـي لتحقيق السـلامة والامن المجتمعي لذا ينبغي ان تكون التخصـيصـات المحددة للجهات الامنية مشـجعة ومهيأة لأي طارئ وان لا تقتصـر فقط على الموازنة العامة للدولة وانما يمكن ان يكون لها تعزيزا ماليا اخر من خلال:

١- اعداد موازنة طوارئ وتكون موازنة ثابتة ومعززة سيولة نقدية عند الحاجة اليها .

٢- تخصيص نسب معينة من ايرادات الضرائب العامة للشركات والافراد لدعم الاجهزة الامنية .

٣- تخصـيص نسـب معينة من ايرادات القطاع الصـحي الخاص وقطاع التربية والتعليم الخاص لدعم الاجهزة الامنية .

٤- تفعيل عمل شـركات التامين وخاصــة التامين ضـد الكوارث لغرض مسـاندة الاجهزة الامنية وتوفير الاموال اللازمة في حال حدوث اي خروقات امنية .

٥-تخصيص نسبة من ايرادات السياحة الترفيهية والدينية لغرض دعم الاجهزة الامنية التي تكون في حالة تأهب تام لتأمين سلامة الزائرين خلال المناسبات الدينية والاعياد وغيرها.

٦- توفير آلية فاعلة للرقابة على التخصـيصـات المالية الامنية وتقييم الاداء وتحديد الانحرافات واسبابها والعمل على تلافيها في المستقبل ، مع وضع خطط متوسط وطويلة الامد للملف الامني لضمان الاستمرارية والاستدامة وعدم التشتت في السياسات المالية والامنية.

ترى الباحثة بأن المحور الاســـاس لإدارة الازمات بكل انواعها بدءا من الكوارث الطبيعة ولغاية الهجمات الارهابية لا يمكن الســيطرة عليها وادارتها وتخطيها بدون توفير تخصـــيصـــات مالية تتناسب ونوع الازمة كون المال يوفر الدعم البشري واللوجستي لانهاء الازمات .

الاستنتاجات : Conclusions

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات :

١- تعرض العراق الى ازمات وتحديات كبيرة سواء كانت على الصعيد الصحي متمثلة بجائحة كورونا ام الامني واكثرها الهجمات الارهابية من قبل عصابات (داعش) وان دور قوى الامن كان واضحا في كبح جماح تلك الازمات والتحديات .

٢- لا يقتصر عمل قوى الامن والدفاع على مواجهة الازمات الامنية الارهابية فهناك ازمات امنية سلمية تتمثل بالمناسبات الدينية والاعياد التي يكون فيها عناصر الامن والدفاع تحت حالة الانذار التام لحماية امن المواطنين وسلامتهم اثناء تلك المناسبات .

٣- ان مواجهة الازمات بكل انواعها لا تحتاج الى السلاح فحسب وانما يشكل الجانب المالي نسبة أكثر من ٨٠٪ لادارة تلك الازمات واستعادة الامن او حتى تفادي حدوثها وكذلك التنبؤ بها قبل وقوعها.

٤- ان التخصيصات المالية ضمن الموازنة العامة للدولة العراقية والمخصصة للمؤسسات الامنية ليست بمستوى الاحداث مما يحتاج له العراق الى الدعم المالي واللوجستي الخارجي لرد الازمات.

٥- اقصرت التخصيصات المالية للمؤسسات الامنية على ما يخصص لها من تخصيصات الموازنة العامة للدولة ولا توجد موارد اخرى داعمة لهذه المؤسسات.

٦- قصور الجانب المالي في اجراء تحديثات على البنى التحتية للمؤسسات الامنية وخاصة في المناطق الساخنة او المتنازع عليها.

٧- عدم وجود محفزات للعمل في القطاع الامني بسبب ضعف المخصصات المالية والحوافز وكذلك افتقار التامين المالي لعوائل الشهداء والمعاقين اثناء تأدية الواجب.

التوصيات: Recommendations

١- ضرورة تظافر جهود كافة الوزارات والمؤسسات مع المؤسسات الامنية لغرض ادارة الازمات وتخطيها من خلال تقديم الانذارات المبكرة حول الازمات المتوقعة او تقديم الدعم المالي واللوجستي وحتى الفكري لغرض التخطيط لادارة الازمات الحالية لغرض تخطيها بأقل خسائر ممكنة .

٢- التعامل الايجابي بين افراد قوى الامن والدفاع وبين المواطنين في حالات التظاهرات او الاعتصامات والنظر الى المواطن المعتصم او المتظاهر بانه ليس عدوا للبلد او جاء محاربا للدولة وجيشها وشعبها وانما هي مطالب لبعض الحقوق التي يراها مسلوبة منه والابتعاد عن التعامل الدموي مع المواطنين .

٣- الابتعاد عن فكرة حل الازمات بالعنف والسلاح فقط حيث ينبغي اللجوء الى ثقافة الادارة والحلول الفكرية والسلمية من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة والذكاء الصناعي وغيرها من الامور السلمية .

٤- اعادة النظر بالتخصيصات المالية المحددة للمؤسسات الامنية واعداد الموازنات المرنة التي تكون وقت الازمات جاهزة ومهيئة لتوفير الدعم المالي الملائم لتلك المؤسسات.

٥- ايجاد صناديق طوارئ تكون وارداتها من نسب مالية مستقطعة من واردات مؤسسات الجباية مثل دوائر الضرائب والامانة بكل انواعها والوزارات والمؤسسات الممولة ذاتيا ومن ضمنها المستشفيات والمدارس والجامعات الاهلية وكذلك الدراسات المسائية في الجامعات الحكومية.

٦- توفير الدعم المالي من خلال اجراء المناقلات بين الوزارات لغرض اعادة البنى التحتية للمؤسسات الامنية خاصة مراكز الشرطة في المناطق النائية او الساخنة والمناطق التي تم حريرها من سيطرة العصابات الارهابية لغرض احكام الامن فيها ومنع الخروقات المستقبلية .

٧- التعامل مع الازمات على حقيقتها وتوفير الدعم المالي واللوجستي الملائم لحجم تلك الازمات وادارتها بحكمة ومصداقية بدلا من التقليل من خطرها او الاستهانة بها .

٨- توفير الحماية المادية لافراد الامن والدفاع وكذلك توفير الضمانات لهم ولعوائلهم في حالة تعرضهم للاصابة او الاستشهاد مما يضمن ولائهم وبالتالي حمايتهم من الابتزاز والاستغلال من قبل الجماعات الارهابية، كون الجانب المالي يعتبر هو الدافع الاساسي للانحراف والانجراف في هاوية الارهاب .

المصادر: References

١-الوداني ، حليمة خميس، اثر التخطيط المالي في اعداد الموازنة العامة للدولة – دراسة تطبيقية للموازنة الليبية ، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، طرابلس ٢٠٢٢ .

٢- العبيدي خضير عباس ، تحليل أسس تبويب استخدامات الموازنة العامة و مواردها، جامعة بغداد ٢٠٠٥ م .

٣- الجبوري ،احمد محمد ،امكانية تطبيق الموازنة الصفرية للحد من الفساد المالي والاداري ، جامعة سومر ،٢٠٠٩ م .

٤- بدوي ، محمد عباس ، نصر عبد الوهاب ، المحاسبة الحكومية والقومية بين النظرية والتطبيق ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ، ٢٠٠٩ م .

٥- حمودي ، عمر ،سلسلة كراسات السياسات ، عهد التخطيط ، القاهرة ،٢٠١٧ م.

٦- كنجو عبود كنجو،الادارة المالية ،ط١،عمان ،دار المسيرة ،١٩٩٧ م.

٧- مجلس النواب ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، قسم البحوث ، تقرير ٢٠٢٤ م .

٩- ابراهيم فيصل ،الملاحظات المسجلة حول البرنامج الحكومي لوزارة الدفاع لسنة ٢٠٢٣ ، دراسة ٢٠٢٤ م .

١٠-السيد سعيد،استراتيجيات ادارة الازمات والكوارث ، دار العلوم للنشر ، القاهرة ، ط١ ،٢٠٠٦ م.

١٠- زيد عبوي ، ادارة الازمات ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، القاهرة ، ٢٠٠٦ م .

https://baghdadtoayd.news-11